أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء يطالبون بتفعيل قانون حماية المنتج المحلي

اقتصادي: غياب الإنتاج الوطني وراء تدفق الاستيرادات

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طالب خبراء بتفعيل القوانين الاقتصادية الداعمة للصناعات ولاسيما قانون حماية المنتج المحلي، في وقت عزا خبراء آخرون تدفق الاستيرادات لضعف الإنتاج المحلي.

وأكد الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي صادق أن الاستمرار بعملية استيراد المنتجات من الخارج سببه غياب المنتج المحلي.

وقال صادق بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن العراق بحاجة إلى استيراد جميع المنتجات الصناعية من الخارج ولا يمكن التخلي عنها في الوقت الحاضر نتيجة غياب الصناعة المحلية التي من المفترض أن تلبي كافة متطلبات وحاجة البلد من السلع. وأضاف أن الاستمرار بعملية استيراد المنتجات السلعية من الخارج لن تؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة على عكس ما صرح به بعض الأوساط الاقتصادية والمالية" نتيجة ما يمتلكه العراق من ثروات طبيعية ضخمة وعملة متجددة فلا يمكن ان تحدث له عملية استنزاف للعملة.

وأشار صادق إلى أن العراق ما زال يعاني أزمة طاقة مما أدى إلى توقف اغلب المعامل الصناعية في العراق ولجوء المواطن الى الاستيراد الخارجي للسلع نتيجة تكلفة المنتج الصناعي المحلي أعلى من المنتج المستورد.

وأكد ضرورة أن تقوم الحكومة الاتحادية بدعم الصناعة المحلية عبر اعطاء القروض الميسرة لها وتوفير الطاقة الكهربائية واعادة المعامل الصناعية الى العمل لكي يتم الاستغناء عن المنتجات المستوردة.

وكان قد بين رئيس التجمع الصناعي العراقي عبد الحسن الشمري في وقت سابق أسباب تدهور القطاع الصناعي الى الاستيراد العشوائي وإغراق السوق بالسلع الأجنبية وعدم تفعيل القوانين.

وقال الشمري: إن السبب الرئيسي الذي يقف وراء تدهور القطاع الصناعي وعدم تطوره، الاستيراد العشوائي غير المنضبط للبضائع وإغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية الرديئة المنشأ، إضافة الى عدم تفعيل القوانين التي تم إقرارها من قبل مجلس النواب والتي تدعو الى تطور القطاع الصناعي في العراق.

وأضاف الشمري: هناك قوانين كثيرة قد شرّعت من قبل مجلس النواب ولم يتم تطبيقها والتي تصب لخدمة القطاع الصناعي مما تدفعه الى الامام وتجعل الاقتصاد العراقي اقتصادا قويا مستندا على قطاعات اقتصادية كبيرة وحيوية.

وعلى صعيد ذي صلة أكد المحلل الاقتصادي قيس الملا ضرورة تفعيل قانون حماية المنتج الوطني في سبيل دعم القطاع الصناعي في العراق والحد من ظاهرة إغراق السوق المحلي بالسلع الأجنبية.

وقال الملا لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء): يجب تفعيل جميع القوانين الداعمة للاقتصاد العراقي والتي تم تشريعها من قبل مجلس النواب منها قانون حماية المنتج الوطني لما له من أهمية بالغة في عملية دعم القطاع الصناعي العراقي والتقليل من الاستيراد العشوائي للسلع والتي أغرقت السوق المحلية.

ودعا الملا إلى ضرورة تأهيل كافة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بهذا القطاع وتوفير فرص عمل للعاطلين، مؤكداً أن الاغراق العشوائي وغير المدروس للسلع والبضائع الرديئة في السوق المحلية اثر وبشكل كبير على الاقتصاد العراقي.

وأشار الملا إلى أن العراق يمتلك قاعدة صناعية كبيرة سواء على مستوى الخبرات او الجودات لكنه يفتقر إلى الدعم الحكومي له، مؤكداً أن الصناعة العراقية كبيرة ومشهود لها في المنطقة وكان العراق محققاً منها اكتفاءه الذاتي بل ويصدر منها إلى الخارج.

وذكر المحلل الاقتصادي أنه لو كان هناك اهتمام للقطاع الصناعي في العراق لكانت هناك صناعة محلية كبيرة افضل من المنتجات التي يستوردها العراق حالياً من دول الجوار من ناحية المواصفات والنوعيات.

وفي وقت سابق، رأى عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية النائب عبدالحسين عبطان القدرة على منافسة دول الجوار صناعياً وتجارياً خلال السنوات القادمة لما يمتلك من مقومات اقتصادية كبيرة. وقال عبطان: سيشهد البلد خلال السنوات القادمة تطور كبير في اقتصاده مما يجعله ينافس دول الجوار ودول الشرق الأوسط صناعياً وتجارياً كونه يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة على صعيد القطاع الصناعي والزراعي التجاري.

وأضاف عبطان: العراق غني بموارده الطبيعية والبشرية ولديه المؤهلات لكي يصبح منطقة حيوية فاعلة للتبادلات التجارية مع جميع دول العالم في المنطقة، متأملاً خلال السنوات الثلاث القادمة بأن يقطع العراق أشواطاً كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي
abbas.abbas80@yahoo.com

وزارة أم مجلس للطاقة؟ سيّان!

كشف وزير التخطيط علي الشكري خلال تصريحات صحفية نشرت مؤخراً أن مجلس الوزراء يعتزم تشكيل مجلس للطاقة بغية التصدي لأزمة الكهرباء المتفاقمة في البلاد، في وقت تعلن وزارة الكهرباء عن إبرام عقود لمشاريع متباينة السعة والحجم من خلال خطتها الاستثمارية للعام الحالي ٢٠١١ والأعوام السابقة ومشاريع أخرى خارج الموازنة الاستثمارية، بمتابعة وإشراف دقيق من قبل لجنة الطاقة الوزارية التي يترأسها نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني.

ما نريد الإشارة إليه من خلال هذه المقدمة إن الحلول الناجعة لازمة الكهرباء لا تتعلق بمجلس أو أي تشكيل إداري آخر من شأنه إرهاق موازنة الدولة بتخصيصات مالية وملاكات ادارية وموازنات تشغيلية وحلقات إدارية وسيطة بين الجهات الفنية التنفيذية في الميدان المتمثلة بوزارة الكهرباء ومجلس الوزراء تخلق الكثير من الإجراءات الروتينية والأبعاد البيروقراطية، فهذه التشكيلات مهما كانت تبريرات وجودها وتشكيلها، فأنها أشبه بذر الرماد في العيون، ونرى انها غير مجدية لحل ازمة الكهرباء، بل ان الإرادة الوطنية في تنفيذ المشاريع والحرص الشديد على دقة اختيار الشركات الاستثمارية العالمية في مجال الطاقة الكهربائية ومكافحة حالات الفساد المالي التي عادة ما تكتنف هذه المشاريع، وبوجود جهة قطاعية واحدة كوزارة أو هيئة أو مؤسسة من القطاعين العام والخاص هي السبيل الامثل للتصدي لمثل هكذا أزمة غدت هاجساً ملازماً للمستهلكين عامة.

والحديث الدائر حالياً في أروقة مجلس الوزراء بحسب تصريحات السيد وزير التخطيط حيال مجلس الطاقة المنتظر لا نرى جدواه، في وقت أحوج ما نكون فيه الآن الى ترشيق الحلقات الإدارية لضغط الموازنة التشغيلية وتوسيع شقيقتها الاستثمارية لاسيما في قطاع الطاقة الكهربائية، حيث ألمح زير التخطيط وقبله مصادر حكومية وأخرى برلمانية إلى حيثيات موازنة العام المقبل ٢٠١٢ والمتضمنة تخصيصات كبيرة لقطاع الطاقة الكهربائية والتي يفترض أن تستغل الاستغلال الأمثل من حيث الجهد والنوعية والزمن، لا أن تمر المشاريع عن طريق حلقات متعددة تتطلب زمناً اكبر وتعقيدات إدارية أكثر والتي طالما شكت منها الجهات التنفيذية الميدانية واعتبرتها معوقاً أساسياً أمام التنفيذ والانجاز، وان كانت مصادر القرار العليا بررت هذا التعقيد والتشديد بالمحاولات الجادة للرصانة ومكافحة حالات الفساد المالي والإداري، وهي بطبيعة الحال تبريرات غير واقعية لأن مكافحة الفساد تأتي عن طريق منظومة متعددة القنوات والاتجاهات فيها القوانين المثلى الرادعة ويسودها الوازع الوطني الذي يعد غاية في الأهمية.

ومن هنا فأن هذه الإجراءات لا تتناسب وطبيعة المشكلة التي عجزت عنها الحكومات والوزارات المتعاقبة وشهدت أسوأ حالات الفساد المالي والإداري، ما يتطلب كما نرى كمتابعين عن كثب لهذا القطاع ومسارات مشكلة الكهرباء المستديمة، نقول إن الأمر يتطلب الانصراف عن تشكيل الهيئات والمجالس والاكتفاء بوزارة أو هيئة للكهرباء مهنية رشيقة قادرة بكوادرها الوطنية على ان تتصدى بحرص شديد لهذه المعضلة وبإسناد حكومي وبرلماني وشعبي عالي المستوى.

منتجات الصناعات الخفيفة بالتقسيط للموظفين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طالبت شركة الصناعات الخفيفة إحدى شركات القطاع العام بحاجتها إلى تخصيصات مالية لتحديث خطوطها الإنتاجية ورفع طاقاتها وتطوير منتجاتها الحالية لمواكبة التطور الحاصل في دول العالم.

وقال المدير المفوض للشركة الخبير إحسان علي سلوم إن الشركة لديها خبرات وإمكانات كبيرة يمكن استغلالها في تطوير الصناعة العراقية، وان منتجاتها من الأجهزة المنزلية مثل الثلاجات والمدافئ والطباخات على صلة وثيقة بالمواطن كونها تدخل في مجال استخداماته اليومية، كما طالب وزارة الكهرباء بإسناد الشركة من خلال تجهيزها بالطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل معاملها.

ودعا سلوم وزارات ودوائر الدولة كافة للتعاون الجاد مع الشركة في اقتناء وشراء منتجاتها المتميزة تشجيعا للمنتج المحلي، مبينا أنه قد تم مفاتحة مؤسسات الدولة كافة حول إمكانية بيع منتجات الشركة لموظفيها نقدا أو بالتقسيط، معلنا عن إجراء الشركة تخفيض بنسبة ٥٪ لمنتجاتها من الطباخات والمدافئ بدءا من مطلع شهر كانون الأول المقبل.

مصدر برلماني: تأخّر تقديم الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اعترض صندوق النقد الدولي على الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ مما أدى إلى تأخر تقديمها إلى مجلس النواب، وأن الاعتراض جاء نتيجة ما تقدمت به الموازنة من نسبة عجز كبيرة والتي بلغت ٣٠٪ من قيمة الموازنة، مشيرةً إلى أنها وافقت مبدئياً على تخفيض الموازنة الاستثمارية بنسبة ١٥٪ تلافياً للعجز المالي فيها.

وعزا الخبير الاقتصادي هلال الطعان تأجيل موازنة العام المقبل إلى تخفيض النفقات التشغيلية منها .

وقال الطحان لـ(المدى الاقتصادي) : مازال الوقت مبكراً بالنسبة للموازنة فالتأخير حصل عن طريق تخفيض النفقات التشغيلية من الموازنة العامة .

لافتاً إلى ان هذا الاجراء يعد من توصيات صندوق النقد الدولي والذي بدوره يقدم المشورة للأصلاح الاقتصادي العراقي.

واضافع الطحان : ان المادة ٥٧ من القانون العراقي لا تجوز التمتع بأي إجازةٍ رسمية ما لم يصادق على الموازنة لافتاً إلى أن مجلس النواب له الحق في تخفيض الموازنة والمناقلة بين الأبواب أو الفصول اما عن زيادة الموازنة فلا تتم إلا بموافقة مجلس الوزراء.

وقال عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري (للوكالة الإخبارية للأنباء): إنه من الناحية القانونية والاقتصادية لا يجوز تفصيل الموازنة وإنما يجب أن تأتي إلى مجلس النواب دفعة واحدة، أما تأتي بوزارة الدفاع والداخلية كلا على حدة هذا غير معقول، حيث يريدون منا مناقشة الموازنة لعدد من الوزارات ونحن لا نعرف الكل، مضيفاً: أن المطالب لمناقشة موازنة وزارتي الداخلية والدفاع جاءت نتيجة لمطلب حقيقي وهو ملف الانسحاب الأمريكي، لكن هذا يدخل في طيات الضغط على الحكومة للإسراع في أقرار الموازنة وإرسالها إلى مجلس النواب.

وأضاف: أن اعتراض صندوق النقد الدولي جاء نتيجة إلى حجم العجز داخل الموازنة الاتحادية حيث أن هنالك عجزا مقداره ٣٠٪ من مجموع الموازنة الكلية، مبيناً أن نسبة الـ(٣٠٪) نصفها عجز ممول حيث من الممكن تغطيته والنصف الأخر غير ممول لا يمكن تمويله كالموازنة التشغيلية مبيناً أن العراق هو فردي الإيراد أي أن ٩٢٪ من إيراداته التي تدخل إلى الحكومة العراقية هي من النفط وبما أن حالة عدم الاستقرار في السوق الأوربية والآسيوية فضلاً عن وجود تخبط في الاقتصاد العالمي، فمن الممكن أن يؤثر على النفط وبذلك يمكن أن يؤثر على الموازنة الاتحادية للعراق، مؤكداً أن اللجنة وافقت من حيث المبدأ على أن تقلل الموازنة الاستثمارية بما قيمته ١٥ ٪ حتى نستطيع السيطرة في حالة هبوط أسعار النفط على الموازنة والاقتصاد

وتابع الجبوري: أنه لأكثر من سنتين أسعار النفط غير مستقرة وبما ان إيرادات العراق أكثرها نفطية، لذا فالعراق يتأثر تأثير كبيراً في إيرادات النفط حيث أنه مثلاً إذا ما هبط سعر النفط إلى ٤٠٪ من سعره الحالي أصلاً الموازنة الاستثمارية تصفر بالكامل وتبقى الدولة تعمل فقط للموازنة التشغيلية بالتالي المواطن سوف لن يرى أي خدمات في عام ٢٠١٢ لذلك يتطلب من المعنيين أن يدرسوا الموازنة بشكل جيد بعيدا عن المهاترات السياسية والانتخابية.

و ألمح الجبوري إلى وجود تفاوض مع صندوق النقد الدولي حيث أن وزارة المالية وعدتنا خلال يومين ستطالب مجلس الوزراء بجلسة استثنائية لغرض مناقشة الموازنة وإرسالها إلى مجلس النواب.

ويبدوا أن الخلافات السياسية دخلت أيضا على خط تشريع الموازنة فالإصرار على رفع قيمتها وزيادة الجانب التشغيلي فيها وتدخل إرادات الكتل ساهم في تعطيلها حيث يبين القيادي في التحالف الكردستاني، النائب قاسم محمد وجود خلافات بين الكتل السياسية وبالحياة السياسية الخلافات طبيعية، لكن من غير الطبيعي ألا يوجد هنالك أتفاق بين الكتل لاسيما في إقرار الموازنة، مؤكداً أن الكتل السياسية كلها تتحمل التأخير في عدم إقرار الموازنة وكل حزب وكل كتلة كل تيار يتحمل قسط من تأخير الموازنة.

وكانت وزارة التخطيط، قد أعلنت في الـ٢٢ من ايلول الماضي، أن الموازنة المالية للعام المقبل ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، فيما بلغت موازنة العام الحالي ٢٠١١ ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

مؤشّر البورصة يرتفع بنسبة ٢،٣٢ %

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

سجل مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ارتفاعا في جلسة أمس الأربعاء بنسبة ٢,٣٢ ٪ مسجلا ١٢٧,٣٢ نقطة.

وقالت نشرة السوق إن عدد الأسهم المتداولة تجاوز حاجز المليار و٨٨٦ مليون سهم بقيمة ٣ مليارات و٧٥ مليون دينار، تحققت من خلال تنفيذ ٩٥٣ عقد تداول. لأسهم ٤٣ شركة مساهمة من أصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا، ارتفعت أسعار أسهم ٢٧ شركة، وانخفضت أسعار اسهم ١٠ شركات منها، فيما حافظت ٦ شركات على اسعار اسهمها.

وأضافت النشرة أن القطاع المصرفي شهد تداول اسهم ١٣ شركة، انخفضت أسعار أسهم شركتين، وارتفعت أسعار أسهم ١١ شركة، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لها مليارا و٢٧٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت مليارين و٣٦ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٥٠٠ عقد تداول.

واشارت النشرة الى تداول القطاع الصناعي اسهم ١٠ شركات، انخفضت أسعار أسهم ٦ شركات، وارتفعت اسعار اسهم ٣ شركات، فيما حافظت شركة واحدة على اسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ٥٥٥ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٨٤٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٠٣ عقود تداول.

وأوضحت النشرة شهد قطاع الفنادق تداول اسهم ٦ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة منها، وارتفعت اسعار اسهم ٣ شركات، فيما حافظت شركتان على اسعار أسهمهما، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٣ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢١ عقد تداول.

وتابعت شهد قطاع الخدمات تداول اسهم ٦ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركة واحدة، وارتفعت أسعار أسهم ٥ شركات أخرى، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٣١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٤٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٧٧ عقد تداول.

ونوهت النشرة إلى تنفيذ ٣٠٣ عقود شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والاستثمار والصناعة والفنادق، فيما جرى تنفيذ ٨ عقود بيع في قطاعي المصارف والصناعة.